اقتصاد

الجزائر تبعث أنبوب الغاز مع نيجيريا

الجزائر ـ **حمزة كحال**

عاد مشروع أنبوب الغاز الطبيعي بين الجزائر ونيجيريا إلى الواجهة من جديد، خلال الفترة الأخيرة، بعدما قبع في أدراج البلدين نحو 14 عاماً، وعلى خلفية تحرك مغربي لإنشاء أنبوب غاز مع نيجيريا. وقال وزير الطاقة الجزائري عبد المجيد عطار، في مكالمة هاتفية مع «العربي الجديد»، إن «إنشاء مشروع أنبوب غاز بين نيجيريا والمغرب، والذي أثار الكثير من اللغط في وسائل الإعلام، هو مشروع سياسي لا مردودية وجدوى اقتصادية له»، مشددا على أن المشروع يعبر عدّة بلدان، «وكمية الغاز التي ستصل إلى السوق الأوروبية ستكون قليلة، لأنّ كل البلدان التي سيمر عبرها بحاجة إلى الغاز، وبالتالي هذا المشروع غير مبني على أسس اقتصادية».

وبالنسبة لمشروع أنبوب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، أكدّ وزير الطاقة الجزائري أنّ «المشروع مهم ويشمل ثلاثة بلدان فقط، هي نيجيريا والنيجر والجزائر، والدول المشاركة في تجسيده نفطية، كما أنّ جزءه الأكبر يمرّ عبر بلادنا، وهو جاهز»، وقال «إن أي غاز لنيجيريا بمجرد دخوله إلى الحدود الجزائرية يعتبر قد وصل إلى أوروبا، بالإضافة لنقطة مهمة أخرى، وهي أن الجزائر ليست بحاجة لغاز نيجيريا، وبالتالي يمكن فقط اقتطاع جزء ضئيل لدولة النيجر، ما يعني أن ما ستصدره نيجيريا عبر بلادنا سيكون أكبر، ومُختزل زمنا وجغرافيا».

ويمتد أنبوب الغاز من نيجيريا إلى النيجر ثم الجزائر، لتصدير الغاز إلى السوق الأوروبية، ويبلغ طول الأنبوب نحو 4128 كيلومترا، منها 2310 كيلومترات في الأراضي الجزائرية، ويستهدف نقل 30 مليار متر مكعب من الغاز النيجيري سنويا نحو أوروبا، حسب الاتفاق الموقع سنة 2003 بين الجزائر ونيجيريا. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، بحث وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم إحياء مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بين الجزائر وأبوجا مع نظيره النيجيري جيفري أونياما.

ونشر بوقادوم بمناسبة زيارته إلى نيجيريا تغريدة جاء فيها «التقيت أخي جيفري أونياما في أبوجا، وأجرينا مباحثات بناءة لتعزيز العلاقات الثنائية، وتنفيذ مشاريع استراتيجية، خاصة الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ولاغوس، وكذا أنبوب الغاز العابر للصحراء وكابل الألياف البصرية». وفي 2009، تم توقيع اتفاق رسمي بين الجزائر ونيجيريا بمشاركة النيجر لإنجاز المشروع، وبعدها بأربع سنوات أكد رئيس نيجيريا الأسبق، جوناثان غودلاك، قرب بداية العمل بالمشروع بكلفة 20 مليار دولار.

وإلى ذلك، يرى خبير الطاقة مهماه بوزيان أن «الأوضاع الأمنية في شمال نيجيريا في ظل وجود جماعة بوكو حرام، وجماعات إرهابية في دولة النيجر، عرقلت إتمام المشروع وقلصت الاستثمارات النفطية في نيجريا بالموازاة مع تهاوي عائداتها النفطية». ووفق بوزيان، فإن الأوضاع نفسها «تقف حجر عثرة أمام المشروع بين الرباط وأبوجا، بالإضافة لمشكلة الصحراء الغربية التي لم يتضح بعد هل يمر عبرها الأنبوب أم لا؟ فهي منطقة نزاع بموجب قرارات أممية، ولا يمكن الاستثمار فيها».

واضاف الخبير الجزائري لـ«العربي الجديد»، أن «الجزائر تحوز على شبكة نقل ومصافي تكرير من الجنوب وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط، مقارنة بالمغرب، ما يعني تكاليف إنشاء أقل ووقتا أقل، بالإضافة إلى أن الجزائر تريد الاستفادة من شبكة النقل والمصافي وليس من الغاز النيجيري، عكس المغرب».

سؤال الكويت الملحّ

مصطفى عبد السلام

بات السؤال الملحّ الآن في الكويت هو: هل لدى الحكومة القدرة المالية على سداد رواتب موظفي الجهاز الإداري في الدولة لهذا العام، وإذا كان لديها بالفعل القدرة، مع التأكيد الرسمي لقوة المركز المالي للدولة ومتانته وامتلاك احتياطي كافٍ من النقد الأجنبي، فلمَ التصريح الصادم والمثير لوزير المالية الكويتي خليفة مساعد حمادة الأربعاء، الذي قال فيه إن السيولة في خزينة الدولة تقترب من النفاد، ولمَ تصريح نظيره وزير المالية السابق براك الشيتان في شهر أغسطس، الذي قال فيه لوكالة بلومبيرغ إن بلاده تعاني شحّ سيولة في دفع الرواتب، وإن الكويت غير قادرة على سداد الرواتب بعد شهر أكتوبر؟

تصريحا وزير المالية الحالي والسابق يثيران قلق المواطن، خاصة أن تصريح خليفة مساعد حمادة الأخير يأتي عقب قرار وكالة «فيتش» العالمية للتصنيف الائتماني خفض نظرتها المستقبلية لديون الكويت إلى «سلبية»، كذلك يأتي في سياق أزمة مالية شديدة تتعرض لها البلاد بسبب تراجع إيراداتها النفطية، المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، والخسائر التي تعرضت لها البلاد جراء تهاوي أسعار النفط، وتفشي وباء كورونا وإغلاق الحدود وتأثر العديد من الأنشطة الاقتصادية بالوباء، إضافة إلى معاناة المالية العامة للدولة من اختلالات هيكلية تتعلق بالإيرادات والمصروفات السنوية، ما أدى إلى قرب نفاد السيولة في الخزينة، حسب التصريحات الحكومية، وكذا توقعات بلوغ عجز الميزانية التقديرية لعام 2021 نحو 40 مليار دولار.

في ظل هذه الأجواء والتصريحات الرسمية، يُطرَح هذا السؤال الملح: ماذا عن سداد رواتب موظفي الدولة للعام الجاري، هل تواجه الحكومة أزمة في تدبيرها إذا ما استمرت أزمتا تهاوي أسعار النفط وفيروس كورونا؟

هذا السؤال يكتسب أهمية من ناحية أن الكويتيين يُشكلون نحو 80% من العاملين في القطاع العام، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة في السنوات المقبلة مع التوسع في سياسة توطين العمالة الوطنية واستمرار التضييق على العمالة الوافدة، وبالتالي إن المواطنين تعنيهم الإجابة عن السؤال الملحّ من قبل الحكومة التي عليها أن تكشف عن خططها لتدبير النفقات العامة والمصروفات البالغة قيمتها 76 مليار دولار للعام الحالي، وكيفية تدبير مبالغ الرواتب والدعم المقدم للسلع والخدمات الرئيسية.

كذلك عليها أولاً أن تكشف عن خططها لمعالجة الخلل في المركز المالي للدولة، وعما إن كان هناك أدوات أخرى متاحة غير تمرير قانون الدين العام الذي يهدف إلى اقتراض ما يقرب من 65 مليار دولار.

ازدهار سوق الزهور

يشهد سوق الزهور ازدهارا مع اقتراب عيد الربيع التقليدي في الصين، إذ تم بيع ما إجماليه 4,78 ملايين زهرة، يوم الأربعاء، عبر خدمات المزادات الإلكترونية في سوق كونمينغ دونان للزهور، وهو أكبر سوق لتجارة الزهور حديثة القطف في آسيا، ما يمثل زيادة بنسبة 10,6 بالمئة. وكشف عن هذه البيانات مركز كونمينغ الدولي لتداولات مزادات الزهور ومركز دونان للتجارة الإلكترونية للزهور، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). وبوصفها مقياسا لسوق الزهور في الصين، شهدت السوق التي مقرها كونمينغ في مقاطعة يونان بجنوب غربي الصين، وصول حجم تجارة الزهور حديثة القطف إلى 9,23 مليارات زهرة في عام 2019.

(Getty)

لقطات

نمو الطلب على العقارات في الأردن

ارتفع الطلب على سوق العقارات في الاردن 9 بالمئة على اساس سنوي، خلال يناير/ كانون ثاني الماضي وفق بيانات صدرت، أمس، عن دائرة الاراضي والمساحة (حكومية). وقالت الدائرة إن قيمة مبيعات العقارات في السوق المحلية بلغت 319 مليون دينار (449,7 مليون دولار)، خلال يناير 2021، مقارنة بـ 293 مليون دينار (413,1 مليون دولار) في الفترة نفسها من 2020. وارتفعت قيمة الإيرادات الحكومية، من مبيعات العقار خلال الفترة بنسبة 10 بالمئة على اساس سنوي، إلى 13,03 مليون دينار (18,3 مليون دولار). وبلغ عدد مبيعات العقار لمستثمرين غير أردنيين خلال الشهر الماضي 201 عقار بانخفاض 25 بالمئة بالشهر نفسه من العام السابق.

قازاخستان تريد التعويض عن إنتاج النفط الزائد

قالت وزارة الطاقة في قازاخستان امس، إن البلد مستعد لاتخاذ المزيد من الخطوات لتلبية التزاماته بموجب اتفاق اوبك+ العالمي لخفض إنتاج النفط وتعويض الإنتاج الزائد في السابق. وافاد مصدران مطلعان في القطاع وحسابات رويترز بأن قازاخستان خفضت إنتاجها النفطي اثنين بالمئة في يناير/ كانون الثاني عن مستوى ديسمبر/ كانون الاول بسبب انقطاع الكهرباء، وهو ما يحسن التزامها اتفاق اوبك+. وبلغت نسبة التزام قازاخستان الاتفاق في ديسمبر/ كانون الاول 96 بالمئة. وبموجب اتفاق اوبك+، سيكون البلد قادراً على زيادة الإنتاج تدريجاً هذا الشهر وفي مارس/ آذار، لذا قد يكون التعويض المقترح على هيئة زيادة الانتاج بو تيرة ابطا فحسب.

الهند تحذر من تعثر التعافي الاقتصادي العالمي

حذر وزير النفط الهندي دارميندرا برادان، امس، من ان زيادة اسعار النفط قد تضرّ التعافي الاقتصادي العالمي في اعقاب جائحة كوفيد-19 التي سبّبت انكماش معظم الاقتصادات في العام الماضي. وارتفعت أسعار الخام العالمية إلى أعلى مستوياتها في نحو عام هذا الأسبوع، حيث أدت تخفيضات الإنتاج في منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) وحلفائها، او التكتل المعروف باسم اوبك+، إلى ميل التوازن في السوق نحو حدوث عجز. ودفع هذا اسعار البنزين إلى الارتفاع لمستويات قياسية في ثالث اكبر بلد مستهلك ومستورد للنفط في العالم. واتهم الوزير في الشهر الماضي مجموعة اوبك+ بالمسؤولية عن ارتفاع أسعار النفط.

مصر: تجديد حبس رجال أعمال بتهمة «تمويل الإخوان»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قرر قاضي المعارضات في مصر، أمس الخميس، تجديد حبس كل من رجل الأعمال صفوان ثابت، ووزير القوى العاملة السابق خالد الأزهري، ورجل الأعمال السيد السويركي، 45 يوماً على ذمة التحقيقات بتهمة «تمويل جماعة الإخوان». وادعت النيابة العامة أن المتهمين «ارتكبوا جرائم الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون، وحرّضوا على العنف، ومولوا جماعة إرهابية»، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الاتهامات، كذلك أسندت جهات التحقيق إلى المتهمين عدة جرائم، منها «تمويل جماعة إرهابية بقصد تكدير السلم العام في إطار أهداف جماعة الإخوان الإرهابية، التي تستهدف زعزعة الثقة في الدولة المصرية ومؤسساتها». وألقت قوات الأمن المصرية في الثاني من ديسمبر/ كانون الأول الماضي، القبض على رجل الأعمال البارز صفوان ثابت، (70 عاماً)، رئيس مجلس إدارة شركة «جهينة» للصناعات الغذائية، الذي سبق أن أصدرت لجنة حصر وإدارة أموال جماعة «الإخوان المسلمين» قراراً بالتحفظ على أمواله الشخصية السائلة والمنقولة والعقارية، على الرغم من تبرّعه بمبلغ 50 مليون جنيه لصندوق «تحيا مصر» غير الخاضع للرقابة، لينأى بنفسه عن مطاردة نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي. وجاء القبض على رجل الأعمال السيد السويركي بعد ساعات من القبض على صفوان ثابت، ليربط مغردون بين القبض عليهما وحبس رجل الأعمال صلاح دياب، مالك صحيفة «المصري اليوم»، في سبتمبر/ أيلول الماضي، متهمين النظام العسكري بابتزاز رجال الأعمال لدعم صندوق «تحيا مصر»، وكذلك بالسيطرة على مفاصل الاقتصاد. ويعمد السيسي إلى ابتزاز رجال الأعمال الذين أثبتوا نجاحاً لافتاً في مجالاتهم، ولم يظهروا ولاءً كاملاً لنظامه، عن طريق اعتقالهم لفترة من الوقت مقابل دفعهم للأموال نظير إخلاء سبيلهم، ومن بينهم ثابت، بحجة أنه حفيد المرشد العام السابق لجماعة «الإخوان» المستشار حسن الهضيبي، وهو يدير شركة «جهينة» التي يتجاوز رأس مالها المليار جنيه، ويعمل فيها نحو 2800 موظف مصري. وفي يناير/ كانون الثاني 2017، أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً بإدراج ثابت على قوائم الإرهابيين لمدة 3 سنوات، على ذمة القضية رقم 653 لسنة 2014 (حصر أمن دولة)، بدعوى انتمائه إلى جماعة «الإخوان»، وهو ما نفاه مرات عديدة، الأمر الذي ترتب عليه إدراج اسمه على قوائم المنع من السفر وترقب الوصول، وسحب جواز السفر الخاص به، ومنع إصدار جواز سفر جديد.

إيرادات

كيف تواجه الكويت تخفيض التصنيف الائتماني؟

قالت وكالة فيتش إن تخفيض النظرة المستقبلية يعكس مخاطر السيولة قصيرة الأجل، والمرتبطة بالنفاد الوشيك لصندوق الاحتياطي للأجيال

الكويت ـ **احمد الزعبي**

بينما تعاني الكويت من أزمة مالية طاحنة على خلفية شح السيولة وتفاقم عجز الميزانية، جاءت خطوة تثبيت التصنيف الائتماني للكويت عند AA وتغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية لتسلط الضوء على عملية الإصلاحات المستحقة ومعالجة الأزمات الاقتصادية الراهنة. ويأتي ذلك فيما أكد خبراء اقتصاد لـ«العربي الجديد»، أن المطلوب هو تركيز الحكومة على وقف النزيف المالي ومعالجة السلبيات التي أدت إلى خفض التصنيف.

وفي الوقت الذي أكد فيه مراقبون قدرة الاقتصاد الكويتي على تجاوز أزماته الاقتصادية وتحسين تصنيفه مستقبلاً بسبب احتياطات البلاد المالية الضخمة وسياساتها الاقتصادية المنفتحة، حذر خبراء اقتصاد من مخاطر عديدة تتعرض لها الأوضاع المالية في ظل جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط. وأقترحوا معالجة خفض التصنيف الائتماني من خلال رؤية جادة تستهدف إقرار الإصلاحات وتنويع مصادر الدخل في ظل تراجع الاعتماد على النفط عالمياً، والتوجه نحو الطاقة النظيفة.

وقالت وكالة فيتش إن تخفيض النظرة المستقبلية يعكس مخاطر السيولة قصيرة الأجل، والمرتبطة بالنفاد الوشيك لصندوق الاحتياطي العام والسحب من صندوق احتياطي الأجيال وذلك في تعثر الخطط الحكومية من أجل الاقتراض لمعالجة الأزمات المالية الراهنة وعلى رأسها أزمة عجز الموازنة. وسلطت الوكالة الضوء على خطر الجمود المؤسساتي الذي يفسر أيضاً عدم وجود إصلاحات مؤثرة لمعالجة العجز المالي الكبير في الميزانية العامة للدولة، والضعف المتوقع في أرصدة الموازين المالية والخارجية لدولة الكويت، ومع ذلك ستظل تلك الأرصدة من بين أقوى الميزانيات السيادية التي تصنفها الوكالة.

صلابة الاقتصاد

ورغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها منذ أزمة انهيار أسعار النفط، منتصف عام 2014، حافظت الكويت، حتى الربع الأول من العام 2020، على استقرار مؤشراتها الاقتصادية، وحققت نمواً في ظل أزمات اقتصادية عديدة تواجهها، حسب مراقبين.

وترجع صلابة الاقتصاد الكويتي إلى احتياطاتها المالية الضخمة، وسياساتها المنفتحة، وتمكّنها من التحول باقتصادها الذي كان يعتمد بشكل رئيس على عائدات النفط ليصبح أكثر تنوعاً بعد التطور السريع الذي حققته، خلال السنوات الثلاث الماضية، في استحداث المشاريع غير النفطية وتنميتها، الأمر الذي يجعلها، وفق المراقبين، قادرة على تجاوز تخفيض تصنيفها الائتماني والعودة مرة أخرى إلى تصنيفات أكبر.

وفي هذا الإطار، تقول الخبيرة في الاقتصاد الكويتي نجاة السويدي: «لا شك أن مثل هذه التصنيفات مهمة جداً بالنسبة للدول وللشركات، كونها تعبر عن المركز المالي للدولة وعن الجوانب المالية والإدارية فيها، كما أنه من المهم جداً التأكيد على أن الكويت استطاعت الحفاظ على قدرتها المالية على الرغم من جائحة كورونا والأوضاع السياسية والاقتصادية المحيطة بها».

> عدم الاقتراض ومخاطر السيولة أبرز أسباب تخفيض التصنيف

وأشارت السويدي خلال حديثها لـ«العربي الجديد» إلى أن ما يعيب هذا التصنيف هو عدم تفنيده للمصاعب التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي، بمعنى أنه طالما بقي التصنيف الائتماني للدولة في المنطقة السلبية، فلا بد من أخذ وتطبيق التدابير اللازمة لمواجهة هذا الأمر.

وحسب صندوق النقد الدولي، فإن الكويت واجهت أزمة أسعار النفط وهي في «مركز قوة»، بفضل الاحتياطات المالية الكبيرة، والدَّين المنخفض، وسلامة أوضاع القطاع المالي للبلاد، إضافة إلى تطور القطاع غير النفطي.

وكان عجز الموازنة قد انخفض في العام المالي (2018/ 2019)، ليبلغ نحو 6,5 مليارات دينار (21,62 مليار دولار)، بما نسبته 17% من الناتج المحلي للبلاد، نزولاً من 22% في العام المالي السابق له (2017/ 2018).

وحسب وزارة المالية الكويتية، فإنّ عجز الموازنة العامة يتجه نحو الانخفاض التدريجي، بسبب ضبط الدولة المصروفات وتقليص الإعانات.

تداعيات الجائحة

وفي المقابل، قال الخبير الاقتصادي الكويتي ناصر بهبهاني، لـ«العربي الجديد»، إنّ الخطوة الأخيرة لوكالة فيتش كشفت عن خطورة الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الكويت خلال الآونة الأخيرة والتي تفاقمت بصورة غير مسبوقة بسبب تداعيات جائحة كورونا وآثارها، ومنها نفاد وشيك لصندوق الاحتياطي العام وبدء السحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وعن الأسباب التي دفعت الوكالة إلى تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية، أكد بهبهاني أن تراخي الحكومة بشأن العديد من الأزمات المزمنة التي من أهمها النفاد الوشيك لصندوق الاحتياطي العام وإقرار تشريعات للاقتراض الخارجي وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية المستحقة، كانت من أبرز الأسباب.

وفي ظل تراجع الإيرادات المالية على خلفية انخفاض أسعار النفط، شدد بهبهاني على ضرورة العمل على تحقيق استدامة مالية من خلال تعزيز الإيرادات المالية وتحريك رسوم الخدمات الحكومية وفرض الضرائب التصاعدية على شركات القطاع الخاص في البلاد. وحذر الخبير الاقتصادي الكويتي من أن السحب من سيولة صندوق احتياطي الأجيال، من شأنه أن يحد بشكل كبير من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها ويمكن أن يؤدي إلى اضطراب اقتصادي كبير. وأكد أنه من دون الاقتراض خلال الفترة المقبلة لن تتمكن الحكومة أيضا من الوفاء بالتزاماتها، خصوصا في ظل زيادة الإنفاق الحكومي على إجراءات مواجهة تفشي فيروس كورونا، ودعم المتضررين، فضلاً عن بدء عملية شراء اللقاحات وتوفيرها للمواطنين والمقيمين.

خلافات الحكومة والبرلمان

بدوره، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت محمد الهاجري إن الخلافات بين الحكومة الكويتية ونواب مجلس الأمة (البرلمان) تخيم على المشهد السياسي في الكويت، وأدت إلى غياب التوافق على الأولويات الاقتصادية، وخصوصا في ما يتعلق بتمرير قانون الدين العام الذي يهدف إلى اقتراض ما يقرب من 65 مليار دولار.

وأضاف الهاجري خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن الخلافات الراهنة قد تدخل الكويت النفق المظلم، مشيرا إلى أن التقاعس عن معالجة الأزمة المالية الراهنة واستمرار السحب من صندوق الاحتياطي العام الذي أوشك على النفاد سيزيد من خطر تأثر مركز الكويت المالي وبالتالي خفض التصنيف الائتماني. ودعا الهاجري إلى معالجة أوجه القصور والملاحظات الأخيرة التي وردت في تقرير وكالة فيتش من خلال رؤية جادة تستهدف إقرار الإصلاحات وتنويع مصادر الدخل في ظل تراجع الاعتماد على النفط عالميا، والتوجه نحو الطاقة النظيفة، وتشكل الإيرادات النفطية أكثر من 92% من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت، حسب بيانات رسمية.

وكان وزير المالية الكويتي خليفة حماده قد أكد أن المركز المالي للكويت قوي ومتين لكونه مدعوما بالكامل من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، لكنه حذر من أن «الإيرادات والمصروفات العامة تعاني من اختلالات هيكلية أدت إلى قرب نفاد السيولة في خزينة الدولة وصندوق الاحتياطي العام».

وتعقيباً على خطوة وكالة فيتش، قال حماده في تصريح صحفي، أمس: من أهم أولوياتنا في المرحلة القادمة هو تعزيز السيولة في خزينة الدولة (صندوق الاحتياطي العام).

إلى ذلك، ذكرت وكالة بلومبيرغ أن حكومة الكويت حولت آخر أصولها العاملة إلى صندوق الأجيال القادمة مقابل الحصول على النقد، لسد عجز الميزانية الشهرية البالغ 3,3 مليارات دولار. وقد شملت هذه الأصول حصصا في بيت التمويل الكويتي وشركة زين، إضافة إلى مؤسسة البترول الكويتية المملوكة للدولة التي تم تحويلها من الخزانة إلى صندوق الأجيال القادمة، علما أن القيمة الإسمية لشركة البترول الكويتية تبلغ 2,5 مليار دينار.

والأسبوع الماضي، أعلنت الحكومة الكويتية عن الميزانية التقديرية لعام 2021، حيث بلغ إجمالي المصروفات 76 مليار دولار، والعجز المتوقع ما يقرب من 40 مليار دولار.

وتشكل المرتبات والدعوم الحكومية أكثر من 70% من الإنفاق العام. ويُشكل المواطنون الكويتيون نحو 80% من العاملين في القطاع العام.

الحكومة توجه اهتماما كبيرا بالبنية التحتية بهدف تنويع مصادر الدخل (ياسر الزيات/فرانس برس)

توقعات بنمو اقتصادات المنطقة

قال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، أمس، إن التعافي الاقتصادي في المنطقة سيتسارع خلال العام الحالي ولكن بشكل «غير متكافئ». وأرجع أزعور عدم التكافؤ، إلى الاختلاف في إمكانيات دول المنطقة في الحصول على لقاحات «كوفيد-19». وتوقع نمو اقتصادات المنطقة بنسبة 4,3 بالمئة خلال 2022، وسط اتصال اسعار النفط والانتهاء من توزيع لقاحات الفيروس. واطلقت دول الخليج الغنية بالنفط، برامج لتطعيم شعوبها باسرع عمليات على مستوى العالم.

تجارة

المنتجات الإيرانية تغرق السوق العراقية

أغرقت المنتجات المستوردة من إيران السوق العراقية بشكل غير مسبوق، في ظل فوضى المنافذ الحدودية، الأمر الذي أثر سلباً على المنتج المحلي وتسبب في ركوده

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

تعد المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية الإيرانية من أكثر المواد التي تدخل إلى العراق بشكل يومي، إذ تزداد عن حاجة السوق، وحالت دون تمكّن الفلاحين العراقيين من بيع محاصيلهم. ووفقا لمسؤول محلي في محافظة ديالى العراقية الحدودية مع إيران، فإن «الحدود العراقية الإيرانية مفتوحة على مصراعيها أمام البضائع والمحاصيل الزراعية، والتي تدخل بكميات كبيرة جدا»، مبينا لـ«العربي الجديد»، أنه «لا توجد ضوابط معينة لتنظيم عملية الاستيراد، بل هناك تجار يتحكمون بالكميات الداخلة، وجماعات مسلحة».

وأكد المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن «تلك المواد تُباع بأسعار أقل من أسعار المنتج المحلي، الأمر الذي تسبب بركود سوق المنتج المحلي، لعدم تحقيقه أي أرباح»، مشددا على أنه «في حال استمرار عمليات الاستيراد والتهريب سيفقد الإنتاج المحلي القدرة على المقاومة، ولا سيما المنتجات الزراعية والحيوانية». وعلق عضو لجنة الزراعة النيابية، النائب علي البديري، على هذه الظاهرة قائلا إن الحكومة «هي الوحيدة في العالم التي تحارب المنتج المحلي لبلادها، على خلاف الحكومات التي تحمي وتشجع وتدعم منتجاتها الوطنية لكي تكون مؤمّنة من ناحية الأمن الغذائي ولكي تحصل على أرباح اقتصادية».

وأوضح في تصريح صحافي، أن «الحكومة تتعرض لضغوط إقليمية ودولية لاستمرار الاستيراد من تلك الدول، ولذا نرى أن جميع المنافذ الحدودية مفتوحة أمام المنتجات الزراعية التي من المفترض أنها تمنع من الدخول لتوفر المنتج المحلي والذي يستطيع سد حاجة الأسواق، وهذا ما يسبب خسائر كبيرة للمزارعين الذين يعانون من انعدام الدعم الحكومي لهم».

وأشار إلى أن «الحكومة تتحدث في وسائل الإعلام عن دعم المنتج الوطني، ولكن التطبيق على أرض الواقع معاكس لذلك تماماً، رغم أن الإنتاج المحلي يوفر العديد من فرص العمل للشباب العاطلين، وكذلك فإنه يساهم في إبقاء العملة الصعبة داخل البلاد، ونحن اليوم بأمس الحاجة إليها في ظل الأزمة المالية الخانقة التي يمر بها العراق، وبالتالي يجب دعم المنتج المحلي بشكل فعلي وحقيقي».

ويحذر اقتصاديون من مغبة عدم وضع خطة لإدارة وتنظيم الاستيراد والإنتاج المحلي في البلاد. وقال الخبير في الشأن الاقتصادي جاسم المحلاوي إن «السوق العراقية اليوم قائمة على البضائع المستوردة، سواء أكانت مستوردة بشكل رسمي أم عن طريق التهريب»، مبينا لـ«العربي الجديد»، أن «السوق العراقية أغرقت بشكل شبه كامل من المنتجات الزراعية والحيوانية، وأن أسعار تلك المنتجات تنافس أسعار المنتج المحلي».

وتساءل «أين يذهب المنتج المحلي؟ لا حاجة للسوق العراقية إليه، ولا منافذ لتصديره»، مضيفاً: «نحتاج إلى وضع خطة عاجلة لتنظيم حركة البضائع الداخلة والمنتجة في العراق، وإلا فإن القضاء على المنتج المحلي سيكلف البلاد الكثير من العملة الصعبة، في وقت هو بأمس الحاجة لهذه العملة».

وحمّل المحلاوي الحكومة مسؤولية التهريب، مطالبا إياها «بالتحرك العاجل ووضع خطط رصينة تؤمن عملية الاستيراد، وفقا لحاجة السوق فقط». ويتخوف خبراء من تنامي تلك الظاهرة، وخاصة أنها تأتي في وقت يمر به العراق بأزمة مالية خانقة بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا على أثر جائحة كورونا، ما دفع الحكومة إلى رفع قيمة الدولار أمام الدينار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع.

فوضى تهريب السلع يكبّد المزارعين خسائر باهظة (فرح محمود/ الأناضول)

أسواق

الأردن: غلاء سلع غذائية بنسبة 30%

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

شهدت أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية في الأردن ارتفاعا بنسبة وصلت إلى 30% بالنسبة لبعض السلع، وشملت الزيوت النباتية والأرز والسكر والدجاج وأصنافا من اللحوم.

وقال تجار لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع الأسعار يعود إلى غلاء السلع في الأسواق العالمية والبلدان التي يستورد منها الأردن احتياجاته الغذائية، لعدة أسباب، أهمها التغيرات السعرية التي طرأت على مدخلات ومستلزمات الإنتاج وتداعيات جائحة كورونا. وقال رئيس جمعية حماية المستهلك الأردنية، محمد عبيدات، لـ«العربي الجديد»، إن أسعار أصناف اللحوم الطازجة ارتفعت بشكل كبير، مؤخرا، في السوق المحلي وتجاوزت في بعض السلع ما نسبته 30%، خاصة الزيوت النباتية والدجاج المنتج محليا والمستورد والخضار والفواكه.

وأضاف أن ذلك يعود لعدة أسباب، منها ممارسات بعض التجار وقيامهم بعكس ارتفاع الأسعار عالميا على السلع المحلية بشكل مبالغ فيه، وكذلك الإجراءات الحكومية بمنع الاستيراد من الخارج بحجة حماية المنتج المحلي، رغم حاجة الاستهلاك المتزايدة. وأشار رئيس جمعية حماية المستهلك الأردنية إلى الارتفاع الكبير في أسعار الدجاج وبعض أصناف الفواكه، مثل الموز، نتيجة لوقف عمليات الاستيراد. وأكد عبيدات على ضرورة فتح باب الاستيراد، وتشديد الرقابة على التجارة، وتحديد أسعار السلع التي ترتفع أسعارها بشكل غير مبرر، إلى جانب إعادة النظر في الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على بعض المواد.

ووفقاً لأحدث بيانات البنك المركزي الأردني، فقد سجل المستوى العام للأسعار تضخما نسبته 4% خلال الأحد عشر شهرا الأولى من العام الماضي، بالمقارنة مع تضخم نسبته 8% لذات الفترة من العام 2019، وفق البيانات الرسمية.

وجاء هذا الارتفاع، بحسب البيانات، محصلة لارتفاع أسعار الفواكه والمكسرات بنسبة 5,1%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 4,3% خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

كما ارتفعت أسعار الألبان ومنتجاتها والبيض بنسبة 4,3%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 2,7% لذات الفترة من عام 2019، كما ارتفعت أسعار الخضروات والفواكه والمكسرات بنسبة 8%.

وقال التاجر خلدون العقاد، أحد كبار مستوردي المواد الغذائية في الأردن، لـ«العربي الجديد»، إن جائحة كورونا تسببت في ارتفاع أسعار العديد من السلع، مثل اللحوم والدجاج والزيوت في الأسواق العالمية، ما يتطلب من التجار تجاوز هذه المرحلة وفتح باب الاستيراد من منشأ مختلفة لتلبية حاجة السوق والبحث عن أسعار أفضل. وأضاف أن لدى التجار مخزونا كبيرا من المواد الغذائية الأساسية المستوردة، لا سيما من اللحوم والأسماك والمواد الأخرى، لكن مع اقتراب شهر رمضان المبارك لابد من التحوط بالحصول على كميات إضافية، تحسبا لارتفاع الطلب، وما قد يحدث في الأسواق العالمية بسبب الجائحة.

ومن جانبه، قال رئيس الاتحاد النوعي لمربي الدواجن، فارس حمودة، إن ارتفاع أسعار الدجاج مؤخرا يعود إلى زيادة كلف الإنتاج وقلة الكميات المنتجة في المزارع، حيث تكبّد مستثمرون في قطاع الدواجن خسائر باهظة خلال الفترة الأخيرة. وبين رئيس الاتحاد النوعي لمربي الدواجن أن ارتفاع أسعار مدخلات ومستلزمات الإنتاج ساهم في عزوف البعض عن تربية الدجاج، إضافة إلى تراجع الطلب المحلي بسبب انخفاض القدرات الشرائية للمواطنين والتي تعمقت بسبب أزمة كورونا.

وارتفعت أسعار الدجاج من حوالي دينار إلى 1,7 دينار (الدولار = 0,71 دينار أردني) في السوق المحلي منذ حوالي عشرة أيام، ما أدى إلى تراجع الطلب والعزوف عن الشراء لدى غالبية المواطنين. وقال مدير مديرية مراقبة الأسواق في وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية، علي الطلافحة، لـ«العربي الجديد»، إن المطلوب من التجار الالتزام بالقوانين على استقرار الأسعار، ومراعاة ظروف المواطنين، والعمل على تعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد التموينية.

وأضاف الطلافحة أن هناك تنسيقا مع وزارة الزراعة لأجل معالجة بعض المطالب التي تقدم بها مستوردو المواد الغذائية، بما في ذلك تسهيل إجراءات الاستيراد. وتعرضت مختلف الأنشطة الاقتصادية في الأردن لأضرار بالغة بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للحد من تفشي فيروس كورونا.

بروفايل

لن يكون القائد الجديد لعملاق تجارة التجزئة في العالم «أمازون»، آندي جاسي، جديداً على الشركة التي امضى فيها ما يقرب من ربع قرن، قاد فيها خدمات الشبكة المعروفة باسم (AMAZON WEB SERVICES)، التي تراسها منذ تأسيسها في عام 2003

(Getty)

آندي جاسي

خليفة بيزوس في قيادة أمازون

واشنطن ـ **شريف عثمان**

بعد سبعة وعشرين عاماً من تأسيسه شركة أمازون التي جعلت منه أغنى رجل في العالم، أفسح جيف بيزوس الطريق لمساعده آندي جاسي لقيادة سفينة عملاق تجارة التجزئة في العالم، في واحدة من أصعب اللحظات التي تواجهها منذ نشأتها، ليتعامل مع العديد من التحديات والفرص التي ظهرت في عالم ما بعد كوفيد-19، بينما يبقى بيزوس قريباً من القرارات المؤثرة في الشركة، لاحتفاظه بوصف «الرئيس التنفيذي» في عنوان وظيفته الجديدة كرئيس لمجلس الإدارة.

ولن يكون جاسي جديداً على الشركة التي أمضى فيها ما يقرب من ربع قرن، قاد فيها خدمات الشبكة المعروفة باسم AMAZON WEB SERVICES، التي تراسها منذ تأسيسها في عام 2003، ونجح في جعلها المصدر الأهم في إيرادات أمازون، حتى وصلت الأخيرة في بعض الأحيان لتكون الشركة صاحبة أكبر قيمة سوقية بين كل الشركات الأميركية.

لم يعمل جاسي خارج أمازون طيلة حياته العملية التي تجاوزت الثلاثين عاماً سوى خمس سنوات كانت في إدارة المشروعات في شركة للمقتنيات، قبل أن يتركها للحصول على شهادة الماجستير في كلية هارفارد للأعمال، ثم ليلتحق بعدها مع مجموعة من زملاء الدراسة في الكلية نفسها بأمازون مديراً للتسويق في عام 1997.

وفي عام 2003، توصل هو وبيزوس إلى فكرة إنشاء منصة الحوسبة السحابية التي تم إطلاقها بعد ثلاث سنوات من العمل الدؤوب، ليترأس جاسي فريقها المكون من 57 شخصاً.

وبعد تحقيقه نجاحات مذهلة في رئاستها، تمت ترقيته عام 2016 من نائب الرئيس الأول إلى الرئيس التنفيذي لشركة AWS، وهو العام الذي حصل فيه على راتب يتجاوز 36 مليون دولار سنوياً، ليستمر في المنصب حتى يتم إعلان خلافته لبيزوس على المقعد الأهم في أمازون هذا الأسبوع.

وفي عام 2020، حصل جاسي على راتب أساسي لم يتجاوز 175 ألف دولار، إلا أنه حصل أيضاً على أسهم بالشركة بسمح ببيعها على فترات تنتهي في 2024، وتتجاوز قيمتها حالياً 45 مليون دولار.

وقبل نهاية العام الماضي، بلغت ثروة رائد الأعمال المعروف بتفضيله العمل في صمت أكثر من 375 مليون دولار، وفقاً لموقع WALLMINE.COM، المتخصص في تقديم خدمات إدارة الثروات والاستثمار في أسواق المال.

وخلافاً لطموحات سلفه التي وصلت إلى الانطلاق إلى الفضاء، سيضطر جاسي، على الأقل في الفترة الأولى من توليه منصبه، للتركيز على عمليات الشركة على الأرض، خاصة في مرحلة تعد الأصعب في تاريخها، حيث تتعرض لضغوط غير مسبوقة من الجهات الرقابية، وتقاوم دعوات تقسيمها، تحت عنوان مكافحة الاحتكار، التي ينادي بها بعض قادة الحزب الديمقراطي الذي يسيطر حالياً على البيت الأبيض والكونغرس بمجلسيه، في وقت تحتدم فيه المنافسة على «العبتها» المفضلة والنجم الساطع هذه الأيام، وهي خدمات الحوسبة السحابية.

ويأتي جاسي، الذي يعرف كل من عمل معه أنه يكره الخسارة، ويرى البعض أنه مستعد لتحمل أي كلفة في سبيل الفوز بما يريد، في وقت لم يرتفع فيه سهم الشركة صاحب القفزات العملاقة بأكثر من 9%، خلال الأشهر الستة الأخيرة، خسر منها 2% بعد الإعلان عن اسم رئيسها التنفيذي الجديد، بينما اقتربت مكاسب مؤشر ناسداك الحافل بشركات التكنولوجيا من نسبة 25% خلال الفترة نفسها.

وفي الوقت الذي سيتعين على جاسي الإجابة عن العديد من الأسئلة الشائكة المرتبطة بمستقبل الشركة، لتحديد ما إذا كانت ستستمر في السعي للعب دور في تقديم خدمات الرعاية الصحية، أو تطوير السيارات ذاتية القيادة، أم أنها ستزيد من تركيزها على تقديم الخدمات المالية لعملائها، لا يعلم أحد حتى هذه اللحظة توجهات الرئيس التنفيذي الجديد، اللهم إلا في القضية الشائكة التي واجهت أمازون خلال السنوات الأخيرة، والمرتبطة بموقفها من تقنية التعرف إلى الوجه FACE RECOGNITION.

أخبار

غزة تتلقى منحة قطرية

بدأ مائة ألف فلسطيني في قطاع غزة، أمس الخميس، استلام المنحة القطرية المُخصصة للأسر الفقيرة، عبر مكاتب البريد المختلفة ضمن الدفعة المالية الرابعة والعشرين، بواقع 100 دولار أميركي للأسرة الواحدة. وتوافد آلاف المستفيدين إلى مكاتب البريد المختلفة للحصول على المنحة القطرية، وفقاً للضوابط والشروط التي أعلنتها اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة بالتعاون مع الجهات الحكومية في غزة والتي تراعي إجراءات التباعد الاجتماعي. وقبل أيام، أعلن أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، عن تخصيص منحة مالية للقطاع المحاصر إسرائيلياً بقيمة 360 مليون دولار أميركي، تصرف على مدى عام كامل، بدءاً من شهر يناير/ كانون الثاني الماضي. وتشكل هذه الدفعة إعانة مالية للأسر الفقيرة، تمكنها من توفير بعض الاحتياجات الأساسية في ظل تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، إذ يعمل صرف المنحة على تحريك المشهد الاقتصادي بعض الشيء، في غزة بفعل ضخ مبلغ 10 ملايين دولار.

تونس تبقي أسعار الفائدة دون تغيير

قرّر البنك المركزي التونسي المحافظة على نسبة الفائدة دون تغيير عند 6,25 بالمائة، رغم مطالبات محلية بخفضها لتحفيز قطاعات الاقتصاد المحلي. وأكد المركزي التونسي، في بيان صدر عنه مساء الأربعاء، بعد اجتماع مجلس إدارة البنك، ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي، والسرعة في السيطرة على الجائحة وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، «مع وجوب تعزيز ذلك بتطبيق الإصلاحات اللازمة لدعم الاستثمار في القطاعات المنتجة». وكان المركزي التونسي قد قرر في نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، خفض نسبة الفائدة الرئيسة بـ50 نقطة أساس، إلى مستوى 6,25 بالمائة. وكلفت تداعيات كورونا تونس خسائر تراوح بين 7 و8 مليارات

دينار (2,54 - 2,75 مليار دولار)، وسط تأثير حاد خلفه الإغلاق العام في مارس/ آذار وإبريل/ نيسان 2020، على مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما توقفت صناعة السياحة في تونس، التي تعد من أبرز ثلاثة مصادر للنقد الأجنبي الوارد إلى البلاد، بشكل شبه كامل منذ مارس، وسط ركود وخسائر لحقت بمختلف مرافق الضيافة العاملة في البلاد.

زيادة صادرات إسطنبول في يناير

بلغت صادرات الشركات التركية في مدينة إسطنبول خلال يناير/ كانون الثاني الماضي، 5,7 مليارات دولار، إلى 210 نقاط حول العالم. وبحسب بيانات حصلت عليها وكالة الأناضول أمس، من مجلس المصدرين الأتراك (TIM)، فإن صادرات إسطنبول في 27 قطاعا مختلفا خلال يناير الماضي، بلغت 5,7 مليارات دولار، بزيادة 2,5 بالمئة مقارنة مع الشهر نفسه من 2020. وأشار إلى أن حصة صادرات الشركات في إسطنبول من إجمالي الصادرات التركية بلغت 38,1 بالمئة، وأن قطاع الملابس الجاهزة والمنسوجات نال نصيب الأسد من صادرات الشهر الماضي بنسبة 17,9 بالمئة. وأضاف أن صادرات قطاع الملابس الجاهزة تراجع 0,3 بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، محققا مليارا و30 مليون دولار. وتلا قطاع الملابس الجاهزة في حجم الصادرات قطاع الصناعات الكيماوية بقيمة 915 مليونا و928 ألف دولار، يليه قطاع الصلب بـ555 مليونا و980 ألف دولار.

أسواق مال

أحدثت حركة المستثمرين الهواة ضجة كبيرة في وول ستريت. حيتان المال خائفون من فقاعة أحدثتها موجة المتداولين الذين يتحركون لإنقاذ الشركات المتعثرة، ويقتنصون أرباحاً على حساب الاستراتيجيات الاستثمارية التقليدية

فقاعة وول ستريت

المستثمرون الهواة يقلقون الأسواق

لندن ـ **العربي الجديد**

يراهن الكثير من المحللين على أن ما حصل في وول ستريت خلال الأيام الماضية فقاعة تنذر بالخطر. عشرات الشركات المنكوبة بالخسائر، ارتفعت أسهمها إلى نسب غير مسبوقة، من دون أي بيانات تدعمها، ولا ارتفاع في المبيعات ولا حتى تصريحات توحي بتغييرات صادمة في إداراتها توازي الصعود الكبير في قيمة أسهمها.

إلا أن النقاش يتركز اليوم حول التركز الاستثماري في الأسواق، حول حيتان المال، وآليات ضرب الشركات الصغيرة، البيوعات على المكشوف، التي فضحها تمرد المستثمرين الهواة، وطبعاً نوع الفقاعة الناشئة، هل هي خطيرة؟ أم أنها ستنطفئ مع انتصار الأقوياء؟

معركة شركة «غايم ستوب» لبيع الألعاب بالتجزئة، والغضب ضد تطبيق «روبن هود» المتداول الذي ضيّق على المستثمرين الهواة لكبح اندفاعهم على الأسهم، أشعل الغضب. وفي موقع ريديت، وخاصة في منصته «ار وول ستريت بيتس»، يتشكل مجتمع أعمال جديد، قوامه أكثر من خمسة ملايين شخص، يجتمعون، يحددون الشركات التي سيستهدفون أسهما شراءً، وغالباً تكون تلك المعرضة لبيوعات على المكشوف، وينطلقون في مغامراتهم. بشرح تقرير «بلومبيرغ» الذي نشرته الوكالة الأميركية الخميس، أن سهم غايم ستوب الذي تدافع المستثمرون الهواة لدعمه، زاد بنسبة تصل إلى 1745 في المائة منذ بداية العام. ووصل سعر سهم سلسلة دور السينما AMC إلى ذروته بارتفاع بنسبة 839 في المائة.

كذا، ارتفعت أسعار بلاكبيري ونوكيا بنسبة 279 و68 في المائة على التوالي. إلا أن الأسعار نزلت شيئاً فشيئاً، بعدما زاد تطبيق «روبن هود» تضييقه وقواعده على المتداولين، فيما تلاحقه الآن مئات الدعاوى القضائية بتهمة التواطؤ مع كبار المستثمرين في وول ستريت للسيطرة على تمرد الهواة.

وقال أحد مديري الأموال لبلومبيرغ إن «غايم ستوب» كان «أكثر سهم مكروهاً في وول ستريت في كل العصور. إذ فقد الكثير من مديري صناديق التحوط مبالغ ضخمة لأنهم كانوا يراهنون على انخفاض سهم شركة مبيعات التجزئة، وكذا أسهم الشركات الأخرى التي دعمها المستثمرون الهواة.

ولكن تفسير الظاهرة اختلف بين محلل وآخر. البعض اعتبر الأمر تمرداً ضد حيتان صنعوا الأزمة المالية العالمية في العام 2008 واستفادوا من تعاسة الملايين ممن خسروا أعمالهم وبيوتهم. البعض الآخر شكك بوجود مؤامرة مع تلميحات بأن هناك متمولين يدعمون المستثمرين الهواة لزيادة الزخم في أسواق الأسهم.

فيما مدير صندوق التحوط المخضرم ليون كوبرمان قال مثلاً في مقابلة على «سي أن بي سي»: «السبب وراء قيام السوق بما يفعله هو أن الناس يجلسون في المنزل يتلقون شيكاتهم من الحكومة، ويبدأ ولون الأسهم بدون عمولات أو أسعار فائدة من تطبيقات مجانية». هذا الرأي له شعبية واسعة في أروقة وول ستريت، يعتقد الكثير من المحللين أن طفرة تجارة التجزئة وهو التسمية الأخرى للمستثمرين الهواة، تغذيها التحفيزات التي تقدمها السلطات لمواجهة وباء كورونا، كذا المساعدات المتعلقة بالبطالة، وإن كان جزء من هذا التحليل صحيحاً، إلا أن الكثيرون في المقابل يعتبرون أن أموال التحفيز تذهب غالباً لدفع مستلزمات الحياة في ظل الإغلاق الذي حرم الملايين من وظائفهم ومصادر عيشهم.

إذ إن كوبرمان رأى المشكلة في أن «80 في المائة من الأسهم مملوكة لـ 20 في المائة من الناس»، على حد قوله. فيما أكد الاقتصادي إدوارد وولف في السابق أن 10 في المائة من الناس فقط يمتلكون 84 في المائة من الأسهم. هو تتركز الأموال والأسهم ما يزيد من زخم أعمال جديد، قوامه أكثر من خمسة ملايين شخص، يجتمعون، يحددون الشركات التي سيستهدفون أسهما شراءً، وغالباً تكون تلك المعرضة لبيوعات على المكشوف، وينطلقون في مغامراتهم. بشرح تقرير «بلومبيرغ» الذي نشرته الوكالة الأميركية الخميس، أن سهم غايم ستوب الذي تدافع المستثمرون الهواة لدعمه، زاد بنسبة تصل إلى 1745 في المائة منذ بداية العام. ووصل سعر سهم سلسلة دور السينما AMC إلى ذروته بارتفاع بنسبة 839 في المائة.

كذا، ارتفعت أسعار بلاكبيري ونوكيا بنسبة 279 و68 في المائة على التوالي. إلا أن الأسعار نزلت شيئاً فشيئاً، بعدما زاد تطبيق «روبن هود» تضييقه وقواعده على المتداولين، فيما تلاحقه الآن مئات الدعاوى القضائية بتهمة التواطؤ مع كبار المستثمرين في وول ستريت للسيطرة على تمرد الهواة.

وقال أحد مديري الأموال لبلومبيرغ إن «غايم ستوب» كان «أكثر سهم مكروهاً في وول ستريت في كل العصور. إذ فقد الكثير من مديري صناديق التحوط مبالغ ضخمة لأنهم كانوا يراهنون على انخفاض سهم شركة مبيعات التجزئة، وكذا أسهم الشركات الأخرى التي دعمها المستثمرون الهواة.

ولكن تفسير الظاهرة اختلف بين محلل وآخر. البعض اعتبر الأمر تمرداً ضد حيتان صنعوا الأزمة المالية العالمية في العام 2008 واستفادوا من تعاسة الملايين ممن خسروا أعمالهم وبيوتهم. البعض الآخر شكك بوجود مؤامرة مع تلميحات بأن هناك متمولين يدعمون المستثمرين الهواة لزيادة الزخم في أسواق الأسهم.

فيما مدير صندوق التحوط المخضرم ليون كوبرمان قال مثلاً في مقابلة على «سي أن بي سي»: «السبب وراء قيام السوق بما يفعله هو أن الناس يجلسون في المنزل يتلقون شيكاتهم من الحكومة، ويبدأ ولون الأسهم بدون عمولات أو أسعار فائدة من تطبيقات مجانية». هذا الرأي له شعبية واسعة في أروقة وول ستريت، يعتقد الكثير من المحللين أن طفرة تجارة التجزئة وهو التسمية الأخرى للمستثمرين الهواة، تغذيها التحفيزات التي تقدمها السلطات لمواجهة وباء كورونا، كذا المساعدات المتعلقة بالبطالة، وإن كان جزء من هذا التحليل صحيحاً، إلا أن الكثيرون في المقابل يعتبرون أن أموال التحفيز تذهب غالباً لدفع مستلزمات الحياة في ظل الإغلاق الذي حرم الملايين من وظائفهم ومصادر عيشهم.

إذ إن كوبرمان رأى المشكلة في أن «80 في المائة من الأسهم مملوكة لـ 20 في المائة من الناس»، على حد قوله. فيما أكد الاقتصادي إدوارد وولف في السابق أن 10 في المائة من الناس فقط يمتلكون 84 في المائة من الأسهم. هو تتركز الأموال والأسهم ما يزيد من زخم أعمال جديد، قوامه أكثر من خمسة ملايين شخص، يجتمعون، يحددون الشركات التي سيستهدفون أسهما شراءً، وغالباً تكون تلك المعرضة لبيوعات على المكشوف، وينطلقون في مغامراتهم. بشرح تقرير «بلومبيرغ» الذي نشرته الوكالة الأميركية الخميس، أن سهم غايم ستوب الذي تدافع المستثمرون الهواة لدعمه، زاد بنسبة تصل إلى 1745 في المائة منذ بداية العام. ووصل سعر سهم سلسلة دور السينما AMC إلى ذروته بارتفاع بنسبة 839 في المائة.

كذا، ارتفعت أسعار بلاكبيري ونوكيا بنسبة 279 و68 في المائة على التوالي. إلا أن الأسعار نزلت شيئاً فشيئاً، بعدما زاد تطبيق «روبن هود» تضييقه وقواعده على المتداولين، فيما تلاحقه الآن مئات الدعاوى القضائية بتهمة التواطؤ مع كبار المستثمرين في وول ستريت للسيطرة على تمرد الهواة.

وقال أحد مديري الأموال لبلومبيرغ إن «غايم ستوب» كان «أكثر سهم مكروهاً في وول ستريت في كل العصور. إذ فقد الكثير من مديري صناديق التحوط مبالغ ضخمة لأنهم كانوا يراهنون على انخفاض سهم شركة مبيعات التجزئة، وكذا أسهم الشركات الأخرى التي دعمها المستثمرون الهواة.

ولكن تفسير الظاهرة اختلف بين محلل وآخر. البعض اعتبر الأمر تمرداً ضد حيتان صنعوا الأزمة المالية العالمية في العام 2008 واستفادوا من تعاسة الملايين ممن خسروا أعمالهم وبيوتهم. البعض الآخر شكك بوجود مؤامرة مع تلميحات بأن هناك متمولين يدعمون المستثمرين الهواة لزيادة الزخم في أسواق الأسهم.

فيما مدير صندوق التحوط المخضرم ليون كوبرمان قال مثلاً في مقابلة على «سي أن بي سي»: «السبب وراء قيام السوق بما يفعله هو أن الناس يجلسون في المنزل يتلقون شيكاتهم من الحكومة، ويبدأ ولون الأسهم بدون عمولات أو أسعار فائدة من تطبيقات مجانية». هذا الرأي له شعبية واسعة في أروقة وول ستريت، يعتقد الكثير من المحللين أن طفرة تجارة التجزئة وهو التسمية الأخرى للمستثمرين الهواة، تغذيها التحفيزات التي تقدمها السلطات لمواجهة وباء كورونا، كذا المساعدات المتعلقة بالبطالة، وإن كان جزء من هذا التحليل صحيحاً، إلا أن الكثيرون في المقابل يعتبرون أن أموال التحفيز تذهب غالباً لدفع مستلزمات الحياة في ظل الإغلاق الذي حرم الملايين من وظائفهم ومصادر عيشهم.

إذ إن كوبرمان رأى المشكلة في أن «80 في المائة من الأسهم مملوكة لـ 20 في المائة من الناس»، على حد قوله. فيما أكد الاقتصادي إدوارد وولف في السابق أن 10 في المائة من

تحرك أمام بورصة وول ستريت دعما للمستثمرين الهواة (الأناضول)

خسائر كبار المستثمرين

خسر العديد من المستثمرين الكبار ملايين الدولارات بسبب حملة دعم المستثمرين الهواة لشركة «غايم ستوب». شركة «ميلفين كابيتال»، وهي شركة استثمارية، راهنت بشدة على انخفاض اسهم «غيم ستوب» واطلقت حملة بيوعات كبيرة على المكشوف، فقدت حوالي 50% من اموالها، وانسحبت من المعركة بعدما تكبّدت هذه الخسارة الفادحة. وكان على صناديق التحوط الاخرى ان تأتي وتساعد «ميلفين كابيتال» بخطة انقاذ بقيمة 2,75 مليار دولار.

بعض المستثمرين برفع أسعار الأسهم، على الرغم من مخاطره. ومع وجود مستثمرين صغار يقودون معظم النشاط، فإن المخاطر تتزايد في الأسواق.

وربما يكون الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الأسعار كانت ترتفع في جميع أنحاء سوق الأسهم بوتيرة أسرع بكثير من أرباح الشركات. أحد المقاييس هو مؤشر S&P 500 مقابل الأرباح التي حققتها الشركات في السنوات العشر السابقة، بعد تعديلها لمراعاة التضخم. حيث إنه منذ عام 1881، مرة واحدة فقط كانت الأسهم أغلى مما هي عليه الآن، خلال فقاعة الدوت كوم عام 1995 وامتدت خمس سنوات. كذا، وفق تحليلات الخبراء لـ «أسوشييتد برس»، يعني الدعم الهائل من الاحتياطي الفيدرالي أن الدولارات تتدفق في الأسواق بحثاً عن استثمارات، وأن الشركات الشابة والخاسرة تسارع إلى الاستفادة من خلال بيع أسهمها للجمهور لأول مرة. جمعت الشركات أكثر من 60 مليار دولار العام الماضي من خلال الاكتتابات العامة لأسهمها، وهو أكبر عدد منذ أن بلغت فقاعة الدوت كوم ذروتها في عام 2000، وفقاً للبيانات التي جمعتها جاي ريتر في جامعة فلوريدا.

ولكن على الرغم من كل المخاوف، لا يزال الكثير من المستثمرين في وول ستريت متفائلاً. ويتوقع المزيد من المكاسب في السوق، خاصة مع بدء توزيع اللقاحات، التي قد ترفع أرباح الشركات التي ستعود إلى الأسواق سريعاً. الحماسة جعلت وول ستريت تتجاهل علناً حول ما إذا كانت السوق في فقاعة خطيرة، بعد شهور من التخلص من هذه الاحتمالية. والفقاعة هي ما يحدث عندما ترتفع أسعار شيء أعلى بكثير مما ينبغي أن تكون عليه منطقياً. وكتب المستثمر الشهير جيريمي جرانثام «إنه لامتياز كمؤرخ للسوق أن نشهد فقاعة أسهم كبيرة مرة أخرى. اليابان في عام 1989، فقاعة التكنولوجيا عام 2000، وأزمة الإسكان والرهن العقاري عام 2008، والآن الفقاعة الحالية. هذه هي الأحداث الاستثمارية الأربعة الأكثر أهمية في حياتي». لكن معظم المتنبئين المحترفين يقولون إن سوق الأسهم الأميركية لا يتجه نحو الانهيار، بل فقط نحو عوائد أبطأ من ذي قبل.

> مخاوف من تقييم اسهم الشركات بأعلى من حجم ارباحها

وقال بواكيم كليمنت، المحلل الاستراتيجي للأسواق، في تعليقات عبر البريد الإلكتروني، لوكالة «بلومبيرغ»: «أعتقد أنّ ما نراه في غيم ستوب في الوقت الحالي هو قفزة قطة ميتة». قد يعود مستثمرو التجزئة إلى الأسهم ويتوقعون أن تصل إلى أعلى المستويات القديمة المحققة الأسبوع الماضي. ولكن مع انخفاض أسعار البيع كثيراً عن نقطة بداية قد تكف بنا السيكون من الصعب جدًا حدوث ضغط قصير آخر في هذا السهم الآن».

إلا أن روبرت شيلر، الأستاذ في جامعة ييل الحائز على جائزة نوبل عن عمله في شرح تحركات أسعار الأسهم، قال: «قد تقول إن الفقاعة تحدث عندما يعتقد الناس أن السوق سوف يرتفع ولكنهم قلقون من احتمال انخفاضها. هذا هو المكان الذي نحن فيه الآن». وشرح أن السوق تبدو ضعيفة، لكنه أضاف أن بعض السمات المميزة لفقاعة كلاسيكية ليست موجودة اليوم. تأثيرات ما يحصل في وول ستريت لم تنحصر في الأسواق إذ امتدت إلى السياسة، ما اعتبره العديد من المحللين نقطة بداية قد تكف بنا السيكون من عن التلاعب بمصير الشركات. فقد توحد أعضاء الكونغرس من كل الاتجاهات ضد بعض الممارسات التلاعبية.

وانتقدت السناتورة اليزابيث وارن المنتمية إلى الجناح اليساري للحزب الديمقراطي، ممارسات بارونات بورصة نيويورك. وقالت ممثلة ماساتشوستس على شبكة «سي إن إن»، «ما يحدث مع غايم ستوب يذكرنا فقط بما يحدث لسنوات في وول ستريت. إنها لعبة تنطوي على غش.. فيما شن المدعي العام المحافظ في تكساس كين باكستون هجوما عنيفا على صناديق التحوط.

«كوايشو» تستعد لأكبر اكتتاب منذ كورونا

من المقرر أن يمنح الطرح العام الأولي في هونغ كونغ لشركة «كوايشو تكنولوجي»، صانعة تطبيق الفيديو الاجتماعي الصيني المنافس لـ«تيك توك»، دفعة استثنائية للأسواق. وسيجري الطرح الأولي الذي يعد الأضخم منذ بدء انتشار كورونا، الجمعة، بعدما حطمت الشركة بالفعل الأرقام القياسية في هونغ كونغ لعدد المستثمرين الأفراد.

وجمع 5,4 مليارات دولار يجعل من طرح كوايشو أكبر اكتتاب عام على الإنترنت في العالم منذ بيع أسهم أوبر بقيمة 8,1 مليارات دولار في مايو/ أيار 2019. وطرحت الشركة الصينية التكنولوجية 365,2 مليون سهم تم بيعها للمستثمرين قبل إصدار الأسهم الزائدة عن الحد المخصص.

وأسست الشركة تطبيقا مبنيا حول مشاركة صور «جيف» المتحركة المحورية في فيديو قصير في عام 2013، وأضافت البث المباشر في عام 2016، ما أدى إلى ظهور موطئ قدم لها في سوق الوسائط الاجتماعية في العالم، وجعلتها من الشركات المنافسة إلى جانب تيك توك وغيرها.

ولدى الشركة 19,941 موظفاً، فيما حققت 40,7 مليار يوان (6,3 مليارات دولار)، إيرادات في تسعة أشهر حتى 30 سبتمبر/ أيلول 2020. وتبلغ القيمة السوقية للشركة متضمنة سعر الاكتتاب العام 60,9 مليار دولار. (العربي الجديد)

استعدادات لطرح اسهم الشركة في البورصة (Getty)

مصارف بريطانيا تستعد للفائدة السلبية

امام مقر البنك المركزي في لندن (تولغا اكمان/ فرانس برس)

لندن ـ **العربي الجديد**

منح بنك إنكلترا المركزي المصارف البريطانية ستة أشهر للاستعداد لأسعار الفائدة السلبية، وقلل المركزي من احتمال خفض أسعار الفائدة في المملكة المتحدة تحت الصفر في الأشهر القليلة المقبلة. وفي بيان نشرته «الغارديان»، الخميس، أوضح بنك إنكلترا أن «تطبيق الفائدة السلبي على مدى فترة زمنية أقصر من ستة أشهر من شأنه أن يجذب مخاطر تشغيلية متزايدة». وكان البنك قد أطلق تشاوراً حول إمكانية خفض سعر الفائدة المصرفية إلى ما دون الصفر العام الماضي. وقال نائب محافظ البنك سام وودز، إن هيئة تنظيم المخاطر ستعمل مع المصارف لمساعدتها على الاستعداد لتنفيذ معدلات سلبية في أي وقت بعد ستة أشهر.

وعلّق دين تيرنر، الاقتصادي في «يو بي أس»، بالقول إن الأسواق حصلت على بعض الوضوح في ما يتعلق بالجدل بشأن المعدلات السلبية. وكانت لجنة السياسة النقدية واضحة في أنها لا تنوي خفض أسعار الفائدة، لكن الأمر يستحق الاستعداد لهذا الاحتمال في حال الحاجة إليه.

وأضاف: «لا نتوقع أن يأخذ بنك إنكلترا أسعار الفائدة إلى المنطقة السلبية. ونرى أنها ستبقى معلقة طوال العام. من المفترض أن يشهد الاقتصاد تحسناً ملحوظاً في الأشهر المقبلة، وهو ما سيغير النقاش لدى صانعي السياسة».

خسائر «شل» تخيّب آمال أسواق النفط

فرانكفورت ـ **العربي الجديد**

عمّقت المجموعة العملاقة «رويال داتش شل» خيبة الأمل في الأسواق النفطية، بعدما أعلنت الخميس خسائر صافية كبيرة بلغت 21,7 مليار دولار في 2020 بسبب انخفاض أسعار الطاقة، والتراجع الهائل في الطلب بسبب وباء كوفيد-19. وذكرت المجموعة الهولندية البريطانية في بيان أنها حققت أرباحاً صافية قدرها 15,8 مليار دولار في 2019 قبل بدء الأزمة الصحية التي أدت إلى انخفاض طويل الأمد في استهلاك النفط والغاز.

وقال الرئيس التنفيذي للمجموعة بن فان بيردن: «كان 2020 عاماً استثنائياً». وأضاف: «اتخذنا إجراءات صارمة، ولكننا حاسمة»، إذ أعلنت شل في الواقع وضع خطط لإلغاء ما يصل إلى تسعة آلاف وظيفة أو أكثر من 10 في المئة من قوتها العاملة في العالم.

وتعكس النتائج التي أعلنتها شل، والخفض الكبير في الوظائف، الوضع في أماكن أخرى من قطاع الطاقة. فخسارة شل السنوية أكبر من تلك التي كشفت عنها شركة بريتش بتروليوم الثلاثاء، وبلغت 20,3 مليار دولار. كذلك أعلنت «بريتيش بتروليوم» أنها ستلغي نحو عشرة آلاف وظيفة.

وتكبدت مجموعة إكسون موبيل الأميركية العملاقة خسارة بلغت 22,4 مليار دولار في 2020، بينما بلغت قيمة خسائر «شيفرون» 5,5 مليارات دولار.

وتضررت حسابات شل، وخصوصاً في الربع الثاني، من تراجع قيمة الموجودات، بما يعكس وضع السوق، ما سبّب خسارة 18 مليار دولار. وقد استأنفت تسجيل الأرباح في الربع الثالث، لكنها عادت في الربع الأخير إلى تسجيل الخسائر التي بلغت أربعة مليارات دولار. وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة «شل» بن فان بيردن: «كانت هذه سنة صعبة للغاية، لنكن صادقين».

وأنهت شل العام الماضي بنسبة صافي دين إلى حقوق الملكية، أو المديونية، تبلغ 32,2 في المائة، وهو ما يُعدّ خارج مستويات الراحة. وكان العائد على رأس المال المستخدم 2,9 في المائة فقط، وهو أقل بكثير من الرقم المزدوج الذي وعد به فان بيردن.

ولم يكن التدفق النقدي الحر البالغ 882 مليون دولار قريباً من تغطية توزيعات الأرباح البالغة 1,3 مليار دولار حتى بعد التخفيضات الحادة في النفقات الرأسمالية. وارتفع صافي الدين إلى 75,4 مليار دولار من 73,5 مليار دولار في نهاية الربع الثالث. يعتبر هذا الرقم مقياساً رئيسياً للمستثمرين، لأن شركة شل وعدت بمزيد من نمو الأرباح بمجرد انخفاض المطلوبات إلى 65 مليار دولار.

هبوط حاد بمؤشرات المجموعة النفطية (Getty)

رؤية

سر تباهي أردوغان بالقطاع الزراعي

احمد ذكر الله

قلما يفرد الرؤساء، حديثاً مطولاً حول أحد القطاعات الاقتصادية، فمن الطبيعي أن تتناول أحاديث الرؤساء، المؤشرات الاقتصادية الكلية، وربما تتناول مؤشرات بعض القطاعات بصورة إجمالية، وتترك التفاصيل القطاعية للوزير المختص، لكن ما حدث من إسهاب وتفصيل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لإنجازات القطاع الزراعي في بلاده قد يبدو غريبا على أحاديث الرؤساء.

الحديث جاء، في أعقاب اجتماع عادي للحكومة، وليس في مناسبة تخص القطاع الزراعي، كما أن الحديث غلف بالكثير من التباهي الذي يوضح أهمية القطاع للرئيس بصورة شخصية، لا سيما في ظل تحقيق قطاعات أخرى لطفرات نوعية كبرى ولم يفرد لها الرئيس مثل هذا الحديث.

وفي الحقيقة يجب التأكيد بداية على أن منجزات القطاع الزراعي التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية تستحق هذا الإسهاب وذلك التباهي، فقد احتلت تركيا المركز الأول على مستوى أوروبا في إنتاج المواد الزراعية بعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الزراعي من 37 إلى 278 مليار ليرة خلال السنوات الـ18 الماضية.

وكان ذلك نتاجاً لإرادة سياسية قامت بدعم القطاع خلال تلك الفترة حتى بلغ الدعم المقدم للمزارعين الأتراك خلال عام 2020 وحدها نحو 22 مليار ليرة، وبذلك زاد هذا الدعم 12 ضعفا خلال العشر سنوات الاخيرة، وأثمر الدعم الذي أكد الرئيس العزم على مواصلته إلى ارتفاع الانتاج الزراعي إلى أعلى مستوى في تاريخ البلاد، حيث بلغ 124 مليون طن، كما احتلت تركيا المركز الثاني في أوروبا بعدد الماشية الكبيرة بواقع 18,6 مليون رأس، والمركز الأول بعدد الماشية الصغيرة بأكثر من 55 مليون رأس.

وساعد في هذا النمو المضطرد للقطاع اهتمام الدولة ببنيته الأساسية، والزيادة في استخدام تقنيات الري الحديثة بفضل الإنفاق الحكومي الواسع على مشروعات الري، حيث شيدت الدولة خلال الـ18 عاما الماضية، 600 سدّ، و423 بركة ريّ، و1457 مرفقا للري، علاوة على التوسع في استصلاح الأراضي، بل واستئجار الدولة والقطاع الخاص للعديد من الأراضي في الدول الأجنبية والقيام باستثمارها زراعياً.

وكان من الطبيعي أن ينتج ذلك قفزة نوعية في وفرة الإنتاج، وبالتالي الصادرات الزراعية، والتي قفزت من 3,7 مليار دولار إلى ما يزيد عن 18 مليار دولار خلال 18 عاما الاخيرة، ومؤخراً احتلت تركيا المركز الأول عالميا في تصدير القمح، والثاني في تصدير المعكرونة، وبلغ الفائض الصافي للتجارة الخارجية في الصادرات الزراعية 5,3 مليارات دولار. وصدرت تركيا 1827 نوعاً من المنتجات الزراعية إلى 193 دولة العام الماضي، وبالإضافة إلى ذلك تنتج نحو 11 ألف نوع من النباتات، في حين أن العدد الكلي لأنواع النباتات في أوروبا بالكامل هو 11,5 ألف نوع.

ورغم كل ما سبق من أرقام تدل على طفرات كبرى للقطاع الزراعي التركي، فإنه ليس من عادة أردوغان مثل هذا التباهي بأحد القطاعات، لا سيما أن معظم القطاعات الاقتصادية التركية حققت إنجازات شبيهة خلال فترة حكمه، فالجميع شاهد طفرة صناعة الطائرات المسيرة التركية على سبيل المثال، ولم يفرد لها الرئيس مثل هذا الاسهاب، وهذا يؤكد على أن الإنجاز في القطاع الزراعي كان ذو أهمية خاصة استدعت ذلك، وهو ما يظهر جلياً عند القراءة المتأنية لأحاديث الرئيس منذ فترة طويلة.

فالرجل أكد مراراً على أهمية الأمن الغذائي وعلى أنها تتساوى من وجهة نظره مع صناعة الدفاع والأسلحة المحلية، وأن الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة والثروة الحيوانية ضروري لاستقلال الدولة اقتصاديا، وأن على الدولة القوية أن تثبت نفسها في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والغذاء، كما تثبتها في مجالات الجيش والاقتصاد والدبلوماسية. كما استمرت أحاديث الرئيس في التأكيد على أن الإمبراطورية العثمانية بدأت بالضعف عندما بدأ اقتصادها وزراعتها بالتدهور، وأن رقي البلدان وانهيارها يبدأ من الزراعة، وأن الطريق إلى تركيا القوية يبدأ بخطوات قوية في القطاع الزراعي. من الواضح أن حديث أردوغان جاء مشحوناً بخلفيات تاريخية وسياسية ذات مغزى ودلالات أبعد من كونه انجازاً اقتصادياً مهماً يضع الدولة في ترتيب متقدم بين دول العالم، كما يعكس إيمان الرجل بأهمية القطاع على خلاف الكثير من مدعي الفكر التنموي الحديث والملحاق بركب التقدم الغربي عن طريق التركيز على القطاع الصناعي وإهمال القطاع الزراعي، بل واعتبار عظمة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للدولة أحد مظاهر التخلف الاقتصادي. فالرجل الذي يسعى لوضع الاقتصاد التركي بين الاقتصادات العشرة الكبرى في العالم يرى أن المفتاح يكمن في قوة القطاع الزراعي وتوفيره للاكتفاء الذاتي من الغذاء، ويؤمن بأن ذلك في نفس الأهمية مع الصناعات الدفاعية. كما أنه يعتبر من الدرس التاريخي المتعلق بأن تخلف القطاع الزراعي هو أحد الأسباب الهامة لانهيار الامبراطورية العثمانية، وهو لا يقف عند حدود استدعاء الأحداث التاريخية بل يتعداه إلى الاعتقاد بأن استدامة قوة الدولة يقوم فيها قطاع الزراعة بدور رئيس.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، تحتت السلطة الهدف الاستراتيجي للقطاع، والذي يسعى إلى أن تكون تركيا من بين أكبر خمسة بلدان منتجة كلياً على مستوى العالم بحلول عام 2023، وذلك كجزء من أهدافها المخططة للقطاع الزراعي والتي تتضمن الوصول بإجمالي الناتج المحلي الزراعي إلى 150 مليار دولار، و40 مليار دولار للصادرات الزراعية، و8,5 ملايين هكتار من مساحة المناطق القابلة للري بدلا من 6,5 ملايين هكتار حاليا. تركيا تعتمد على قاعدة بحثية ضخمة تتكون من أكثر من 900 مركز بحثي منتشرة في أرجاء البلاد، شكلت دعائم الانطلاق الرئيسية للقطاعات المختلفة، لا سيما في ظل الإنفاق الكبير على البحث العلمي بواقع 14 مليار دولار خلال عشر سنوات، شغلت بها المركز الثاني عالميا من حيث سرعة زيادة حجم الإنفاق على البحث والتطوير، وكانت منتجات تلك المركز البحثية هي الرافعة الأساسية لهذه الطفرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية للدولة. وفي هذا السياق جاء تباهي أردوغان، فقد حققت الزراعة التركية إنجازات لا تقل أهمية عن تلك المتحققة في إنتاج الصناعات الدفاعية والطائرات المسيرة، وكذا في المجالات العسكرية والدبلوماسية، ولا تقل كذلك عن النجاحات الكبرى في مجالات الإنتاج الصناعي والتصدير، ولا في مجالات توطين المقصد التركي كوجهة من أهم مقاصد السياحة العالمية، وكل ذلك انطلاقا من دعائم علمية وبحثية وتخطيط استراتيجي من الواضح أنه نجح في نقل الأحلام إلى أرض الواقع.